

سلسلة الدراسات والبحوث  
سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء- بنك  
السودان المركزي

الإصدار رقم (9)  
كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف  
خلال الفترة (2005-2000)

إعداد :

يوسف عثمان إدريس

عبد الرحمن محمد عبد الرحمن

مصطفى إبراهيم عبد النبي

رحاب الشريف الخاتم

الطيب احمد عبد الجبار

تنويه:

كل ما يرد في هذه الإصدار من وجهات نظر وآراء لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع المسؤولية على الكاتب.

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي ٢٠٠٦م  
(توزع مجاناً)

أغسطس ٢٠٠٦م

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
	<b>الفصل الاول: الاطار النظرى والمفاهيمى للدراسة</b>
7	١- مفهوم التمويل المصرفى ودوره فى الاقتصاد الوطنى
8	٢- دور البنك المركزى فى تنظيم التمويل
8	٣- العوامل التى تحدد قدرة البنوك على تقديم التمويل
10	٤ - مفهوم هوامش ارباح المربحات والعوامل المؤثرة عليها
	<b>الفصل الثانى : موجهاات السياسة النقدية والتمويلية واداء نسب هوامش ارباح المربحات</b>
15	١- طرق تحديد نسب هوامش ارباح المربحات
17	٢- الاداء الفعلى لنسب هوامش المربحات
19	٣- الاداء الفعلى للتمويل المصرفى
20	٤- الاداء الفعلى للتمويل بصيغة المربحة
21	٥ - الموارد المتاحة بالمصارف
23	٦ - تركيبة الودائع بالمصارف
25	<b>الفصل الثالث: تحليل استبيان المصارف حول كيفية احتساب نسب هوامش ارباح المربحات</b>
37	الخلاصة والنتائج
39	التوصيات
40	المصادر والمراجع
41	ملحق رقم (1)

## توطئة

درجت الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي على إصدار سلسلة من الدراسات والبحوث، وذلك بغرض نشر الوعي والمعرفة بالقضايا الاقتصادية والمصرفية عموماً. وفي إطار ذلك تأتي هذه الإصدار والتي تحمل الرقم (9) تحت عنوان: كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المراجحات بالمصارف خلال الفترة (2000-2005)، حيث يتم في هذه الإصدار التركيز على معرفة الكيفية التي يتم بها تحديد نسب هوامش أرباح المراجحات بالمصارف، وكذلك لمعرفة الجوانب العلمية والعملية لاحتساب هذه النسبة، خاصة وان الجهاز المصرفي السوداني مقبل على وضعية مصرفية جديدة أملتها اتفاقية السلام الشامل، حيث يستوجب الوضع الجديد قيام نظامين مصرفيين مختلفين "إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب"، الأمر الذي يتطلب مساواة الأثر والتوقيت لتكلفة التمويل على إجراءات السياسة النقدية في ظل النظامين لمنع الهجرة الضارة للموارد.

هذا، فقد تناولت الدراسة الموضوع في ثلاثة فصول، يشتمل الفصل الأول على الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويستعرض الفصل الثاني موجبات السياسة النقدية والتمويلية مقارنة بالأداء الفعلي لنسب هوامش أرباح المراجحات، ويجئ الفصل الثالث بتحليل استبيان تم توزيعه على المصارف لمعرفة المؤشرات والمؤثرات الخاصة بتحديد نسب هوامش أرباح المراجحات في المصارف. وفي الختام خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج وعلى ضوءها تم وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في جعل نسب هوامش أرباح المراجحات تتواءم مع موجبات السياسة النقدية والتمويلية التي يقوم بوضعها البنك المركزي.

## مقدمة

تعتبر عملية تقديم التمويل أحد الوظائف الرئيسية للمصارف، وذلك من خلال قيامها بدور الوساطة المالية (Financial Intermediation) بين المقرضين (أصحاب العجوزات) والمقرضين (أصحاب الفوائض) وكافة المتعاملين مع المصارف. حيث تسعى كل مجموعة من هذه المجموعات لتحقيق أهداف محددة قد تكون كلية أو جزئية. وتلعب المصارف دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات الأساسية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تقع مسؤولية توجيه وتخصيص ورقابة التمويل المصرفي على عاتق البنك المركزي، باعتباره الجهة التي تقوم بوضع موجهات السياسات النقدية والتمويلية، والتي يجب أن تلتزم المصارف التجارية بتنفيذها حتى تتحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وذلك بالتوجيه السليم للتمويل. كما يسعى البنك المركزي لدرء أي آثار سلبية يمكن أن تصاحب عملية تقديم التمويل مثل ارتفاع تكلفة التمويل في ظل العوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على هذه التكلفة.

تهدف الدراسة لمعرفة كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المراجحات في المصارف، والعوامل التي تؤثر في تحديدها، باعتبار أن صيغة المراجحة من أكثر الصيغ التي تستخدمها المصارف في منح التمويل المصرفي. كما تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب التذبذب في نسب هوامش المراجحات، على الرغم من استقرار العوامل التي تؤثر عليها. بالإضافة إلى ذلك تحاول الدراسة وضع منهجية عملية وعلمية لتحديد تكلفة التمويل المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

---

تتمثل مشكلة الدراسة في أن نسب هوامش أرباح المربحات السائدة الآن لا تتناسب مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم السائد) وكذلك مع بعض المؤشرات الاقتصادية الجزئية (العائد على الودائع الاستثمارية)، الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية إلى ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي دون مبررات مقبولة ومنطقية. كذلك تتمثل مشكلة الدراسة في عدم معرفة التكلفة الحقيقية للتمويل، وعدم الوضع في الاعتبار للصيغ الأخرى ومساهمتها في تكلفة التمويل نسبة لعدم معرفتها مسبقاً.

وتهدف الدراسة إلى معرفة الكيفية التي يتم بها تحديد هوامش أرباح المربحات في المصارف ومدى ملائمة تلك الطريقة وفعاليتها في تحديد هوامش معقولة ومناسبة وذات أثر إيجابي على تكلفة التمويل. كما تهدف أيضاً إلى وضع منهجية عملية لتحديد تكلفة التمويل المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تكمن أهمية الدراسة في أن المربحة تشكل أكثر الصيغ استخداماً بالمصارف في تقديم التمويل. عليه فإنه من المهم معرفة الطريقة التي تحدد بها هوامش أرباح المربحات في المصارف، للاهتمام بها لوضع منهجية عملية أكثر ملائمة يمكن أن تسهم في معالجة الآثار السالبة الناجمة عن التذبذب في تكلفة التمويل.

## **هيكل الدراسة :**

### **الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.**

- التمويل المصرفي، مفهومه وأهدافه ودور البنك المركزي في تنظيمه.
- مفهوم هوامش أرباح المربحات والعوامل المؤثرة عليها.

### **الفصل الثاني: موجبات السياسات النقدية والتمويلية وأداء**

#### **هوامش المربحات.**

- طرق تحديد نسب هوامش أرباح المربحات
- الأداء الفعلي لنسب هوامش أرباح المربحات

- الاداء الفعلى للتمويل المصرفى
- الاداء الفعلى للتمويل بصيغة المراجعة
- الموارد المتاحة بالمصارف
- تركيبه الودائع بالمصارف.

**الفصل الثالث: تحليل استبيان المصارف حول كيفية احتساب نسب هوامش ارباح المراجحات.**

**الخلاصة ، النتائج و التوصيات**

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

#### مقدمة :

تمثل الوساطة المالية أهم الوظائف الأساسية للجهاز المصرفي ، إذ تقوم وحدات الجهاز المصرفي بدور التوسط المالي بين ذوي الفوائض المالية " المدخرين " وذوي العجز في الموارد النقدية " المستثمرين ". وللقيام بهذه الوظيفة بصورة فاعلة تسعى المصارف الى تكثيف جهودها في جانبي العرض والطلب ، ففي جانب العرض تسعى البنوك لجذب المدخرات من الجمهور والشركات والمؤسسات العامة والخاصة لتعظيم محفظة ودائعها المصرفية " ودائع جارية، ودائع ادخارية وودائع استثمارية " ، وذلك من خلال استراتيجيتها لتسويق خدماتها المصرفية. أما في جانب الطلب فتعمل البنوك علي استغلال مواردها المتاحة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لخدمة أهداف الاقتصاد الكلي كهدف وسيط يتوافق مع اهداف السياسة النقدية و التمويلية للبنك المركزي ، وتحقيق الربحية كهدف جزئ بالبنك التجارى المعني ، وذلك من خلال نشر تعريفته لمختلف الخدمات المصرفية بما في ذلك هوامش الأرباح علي التمويل المصرفي.

وللتوفيق بين الأهداف الاقتصادية الكلية والأهداف الخاصة للبنك يحاول البنك استغلال الأهداف الكلية التي تحقق له الربحية ، لذلك تلجأ المصارف لتمويل القطاعات ذات المخاطر المالية المنخفضة وذات العائد المادي السريع، وتتجاهل القطاعات ذات المخاطر المالية العالية وذات العائد المادي الضعيف (مثلاً القطاع الزراعي المطري) وخاصة إذا كانت سياسة البنك المركزي ذات مرونة كافية تسمح للبنوك بالتمويل في أي من القطاعات الاقتصادية بحرية كافية دون تحديد قطاعات محددة.

#### التمويل المصرفي مفهومه وأهميته :

يعتبر التمويل المصرفي من الوظائف الأساسية للبنوك ، بجانب وظيفة قبول الودائع. هذا ويعرف التمويل المصرفي بأنه : عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد لقيمة آجله مساوية لها ، وغالباً ما تكون نقوداً في النظام التقليدي وعيناً في النظام الاسلامي،

خاصة فى حالات السلم والمشاركة والمضاربة بينما تسدد نقداً فى حالة المرابحة. و تمويل المصرف لعملائه يعنى أنه قد استغل مبالغ مالية اودعت لديه ،وبذلك يكون قد تم تحويلها من موارد عاطلة إلى موارد مستخدمة و لها عائد.

يلعب التمويل دوراً حيوياً وهاماً فى زيادة النشاط الاقتصادى، مما يساهم فى زيادة معدل الناتج المحلى الاجمالى و الذى يقود بدوره الى ارتفاع فى مستوى الانتاج والتشغيل، وتوفير فرص العمل و زيادة الدخل ، كما يقود الى معدل الادخار لدى الافراد ، و قد يتم الاحتفاظ بجزء من هذا الادخار لدى الافراد فى شكل ودائع وبالتالي يساهم فى زيادة موارد البنوك ، وعليه يقوم التمويل بتوفير الأموال اللازمة التى تستغل فى المجالات الاستثمارية المختلفه المربحة للافراد المدخرين والمؤسسات و التى تدفع بعجلة الاقتصاد، كما يساهم فى حل بعض المشاكل المالية التى تواجه المشروعات والافراد .

### **دور البنوك المركزية فى تنظيم التمويل :**

نسبة للدور الهام للتمويل فى الاقتصاد تهتم البنوك المركزية بالعمل على توجيهه للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والمشروعات التى تساهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ، كما تقوم بمراقبته والحد من توجيهه للاغراض غير الانتاجية ، وذلك بهدف تحقيق المستوى المستهدف من عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية . و فى سبيل تحقيق ذلك تقوم البنوك المركزية بتقدير حجم الموارد القابلة للتمويل لدى البنوك ، كما تقوم بدراسة ومعرفة العوامل التى تحدد قدرة البنوك على تقديم التمويل .

### **العوامل التى تحدد قدرة البنوك على تقديم التمويل :**

#### **أ / حجم الموارد المتاحة للتمويل :**

تتكون هذه الموارد من رأس المال و الارباح و الودائع مطروحاً منها نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بطرف البنك المركزى ونسبة السيولة الداخلية لمقابلة سحبيات العملاء و الأصول الثابتة، فالناتج من هذه المعادلة يمثل الموارد المتاحة للبنك ، فكلما كانت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني كبيرة ، فان ذلك يعنى احتفاظ البنك بجزء أكبر من ودائعه فى البنك المركزي و بالتالى انخفاض الموارد القابلة للتمويل. وإذا كانت توقعات سحبيات العملاء اليومية من البنك كبيرة، فإن ذلك يعنى بالضرورة احتفاظ البنك بسيولة داخلية



لمقابلة هذه السحوبات ،مما يؤدي أيضا لانخفاض موارده القابلة للتمويل.ولذلك تعمل البنوك جاهدة على الموازنة ما بين السيولة والربحية .

### **ب / طبيعة وتركيبه موارد البنوك :**

تتمثل موارد البنك الاساسية فى الودائع والتي تشمل كل من الودائع الجارية ، الودائع الاستثمارية، الودائع الادخارية، الودائع المقيدة والهوامش على خطابات الضمان والاعتماد بالاضافة الى رأس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة ، حيث تؤثر طبيعة وتركيبه الودائع على حجم وتركيبه التمويل سواء لآجال قصيرة أو طويلة . فإذا كان الجزء الأكبر من الموارد عبارة عن ودائع جارية، فان موارد البنك القابلة للتمويل تتأثر لأنها موارد غير مستقرة لذلك لا يتم استغلالها الا فى التمويل قصير الاجل. أما في حالة ارتفاع حجم الودائع الادخارية و الاستثمارية - وهى مستثناه من حساب الاحتياطى النقدي القانوني فى السياسة النقدية والتمويلية - فان الموارد المتاحة للتمويل سوف ترتفع ويمكن للبنوك ان تمنح التمويل متوسط الاجل فى هذه الحالة.

### **ج / كفاءة البنك :**

نسبة للدور الهام للتمويل تقوم البنوك بانشاء ادارات للتمويل ، حيث تقوم هذه الادارات بدراسة طلبات العملاء وتحليلها واتخاذ القرار المناسب بشأنها ومتابعة تنفيذ العمليات الممولة، لأن أي تقصير سوف يعرض البنك إلى خسائر أو تعثر فى عملية استرداد هذا التمويل، وهذا يعنى تجميداً لموارد البنك و يؤثر سلباً على موقفه السيولى و عملياته التمويلية التى ستتم مستقبلا. لذلك تضع البنوك بصفة عامة ضوابط وتدابير معينة لتقديم التمويل وهذه الضوابط والتدابير يتم اخذها فى الاعتبار عند أي عملية تمويلية ومنها الاتى : سمعة العميل، وموقفه المالى وكفاءته، والضمانات التى يقدمها وجدوى المشروع المراد تمويله، وتجربة العميل السابقة مع البنك أو البنوك الاخرى ، وذلك لضمان عدم تعثر العمليات التمويلية.

### **د / قدرة البنك فى الحصول على موارد من مصادر أخرى :**

يمكن للبنك الحصول على موارد أخرى (غير الودائع) ، من مصادر عديدة منها التمويل من نوافذ البنك المركزي والتمويل من البنوك الاخرى (سوق ما بين البنوك) أو الحصول

على المقابل المحلى لما يحتفظ به من نقد اجنبى نتيجة لبيع النقد الأجنبي ، هذا و يتأثر تمويل البنك ايجابا بالمبالغ المتحصلة من هذه المصادر.

### هـ / الطلب على التمويل :

يعتبر الطلب على التمويل دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية وتشمل تكلفة التمويل، دخل و ثروة العميل وتكلفة البدائل الاخرى، مجموعة العوامل الشخصية التى تتضمن السلوك الاستهلاكي للعميل، الرغبة في الاستثمار والمقدرة المالية وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة للعوامل الخارجية وغيرها. حيث كل هذه العوامل تؤثر فى الطلب على التمويل المصرفى.

كما تؤثر تكلفة التمويل نفسه فى قدرة البنوك على منح التمويل فكلما كانت تكلفة التمويل عالية يقل ميل الافراد لطلب التمويل المصرفى ، وتزيد رغبة البنوك فى عرض خدماتها التمويلية ، وفى البنوك الاسلامية تشكل هوامش المربحات تكلفة التمويل لدى العميل والعائد على التمويل لدى البنوك ، لذلك يمثل الارتفاع فى نسب هوامش ارباح المربحات حافزاً للمصارف على التوسع فى منح التمويل المصرفى ، ومن ناحية اخرى يساهم هذا الارتفاع فى تقليل الطلب على التمويل.

### مفهوم هوامش ارباح المربحات والعوامل المؤثرة عليها :

#### مفهوم هوامش ارباح المربحات :

تعنى بصفة عامة تكلفة التمويل مقابل التمويل الذى يقدمه المصرف ، وهى نسب الارباح المتفق عليها بين العميل والبنك عند منح التمويل بصيغة المربحة وهى الزيادة المضافة على ثمن السلعة الأول الذى اشتراها به البنك.

لذلك تسعى البنوك لتعظيم ربحيتها من خلال تعظيم العائد على التمويل المصرفى، وذلك لأن العائد على التمويل يعتبر أحد المكونات الأساسية لربحية معظم البنوك السودانية وخاصة عندما كانت هوامش الأرباح عالية نسبياً - إضافة لمكونات الربحية الأخرى المتمثلة في (العمولات ، فتح حسابات الاعتمادات، العائد على الأوراق المالية، رسوم الخدمات المصرفية الأخرى).

منذ انتهاج النظام المصرفى الإسلامى في عام 1984 وحتى عام 1994م ظلت

المصارف تحدد هوامش أرباح المربحات بالنسبة لها حسب العرض والطلب على التمويل المصرفي دون تدخل البنك المركزي في عملية تحديد نسب هوامش ارباح المربحات ، ولكن بعد إلغاء السقوف التمويلية الكلية في يوليو 1994م - تمشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي- أصبحت لا توجد للبنك المركزي آلية مباشرة للتأثير في الطلب على التمويل المصرفي ، فكان أن اهتدى البنك الي هوامش أرباح المربحات كأداة للتأثير في الطلب على التمويل المصرفي.

### **العوامل المؤثرة على هوامش ارباح المربحات :**

من أهم العوامل التي تؤثر على تكلفة التمويل المصرفي بصورة عامة الاتي : النمو الاقتصادي ، السياسة النقدية ، توقعات ارتفاع معدل التضخم ، العائد المتوقع للتمويل ، المخاطر المتوقعة ، العمليات المصرفية للمصرف والإدارة المثلى للموارد بالإضافة الى عدد من العوامل الأخرى .

#### **1- السياسة النقدية :**

تستهدف السياسة النقدية التأثير على عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وتستخدم لذلك عدد من الادوات من اهمها في النظام المصرفي الاسلامي نسب هوامش ارباح المربحات. فاذا كان البنك المركزي يستهدف تخفيض عرض النقود يقوم برفع نسب هوامش ارباح المربحات ، وذلك للوصول للمعدل المستهدف عن طريق خفض الطلب على التمويل ، اما اذا كان يستهدف زيادة عرض النقود فعندئذ يقوم البنك المركزي بتخفيض نسب هوامش ارباح المربحات ، وذلك لزيادة الطلب على التمويل وبالتالي زيادة عرض النقود عن طريق المضاعف النقدي.

#### **2- العائد المتوقع على التمويل :**

يلعب العائد المتوقع من العملية الاستثمارية ومخاطرته دوراً هاماً في تحديد تكلفة التمويل ، فكلما كان التوقع بارتفاع معدل العائد كلما ارتفعت التكلفة والعكس صحيح ، وكلما زاد احتمال التعرض للمخاطر أيضاً زادت التكلفة.مثلا اذا توقع البنك تعرض المشروع للمول للفشل او الخسارة نتيجة لتوقع ارتفاع المواد الخام او انخفاض سعر السلعة الممولة ، كلما ادى ذلك لزيادة نسبة هوامش ارباح المربحات.

### 3- الإدارة المثلى للموارد :

تمثل الادارة المثلى للموارد واحدة من اهم العوامل فى زيادة العائد على عمليات المصرف ، لذلك تسعى مجالس ادارات المصارف لاختيار المدير الكفو الذى يستطيع إدارة الأصول والخصوم للمصرف بصورة تمكنه من تحقيق أعلى ربحية باقل تكاليف ممكنة وزيادة احتياطياته ، وفى سبيل تحقيق ذلك تهتم ادارة المصرف بالآتى :

- توفير السيولة الكافية لمقابلة سحبوات العملاء .
- تقليل المخاطر المصرفية بحسن ادارة الاصول و تنويعها بالتركيز على الاصول ذات المخاطر المنخفضة .
- الحصول على موارد بأقل تكلفة واستخدامها لتحقيق اكبر ربح ممكن .
- تحديد مبلغ الموارد الكلية الذى يود المصرف الحصول عليه سواء كان عن طريق إنشاء محافظ استثمارية أو الاستدانة من البنك المركزى أو البنوك الأخرى .
- استحداث آليات لاستقطاب الموارد من العملاء و تكثيف الجهود الادارية والفنية لتحصيل الديون المتعثرة .
- استخدام التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات مصرفية مميزة مثل الصراف الالى ، بطاقات الائتمان ، نظم الدفع الالكترونى وغيرها من الادوات التى تسهل تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض تكلفتها .
- تنويع الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك بجانب التمويل لتجنب مخاطر التركيز على مجال محدد .

### 4- توقعات ارتفاع معدل التضخم:

يعتبر معدل التضخم من اهم العوامل التى تؤثر على تكلفة التمويل ، وذلك من خلال تأثير معدل التضخم المتوقع على سلوك كل من المقرضين والمقترضين، فاذا كانت هناك توقعات بارتفاع معدلات التضخم فان المقرضون "البنوك" يلجأون الى رفع نسب هوامش ارباح المرابحات لتعويض تآكل الموارد بفعل التضخم ، وفى المقابل يزداد ميل المقترضين ناحية الطلب على التمويل ، وذلك لان الموارد ستكون رخيصة وقت سداد التمويل فيما يكون التضخم مرتفعاً ، والعكس صحيح فى حالة توقعات انخفاض معدلات التضخم السائدة.

## 5- النمو الاقتصادي :

يؤثر النمو الاقتصادي على تكلفة التمويل من ناحية الطلب ، حيث يرتفع الطلب على التمويل كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي المرتبط بالعمليات الانتاجية والخدمات المصاحبة لها.

## 6 - عوامل أخرى:

هنالك مجموعة من العوامل الأخرى تؤثر على تكلفة التمويل بصورة عامة منها:

- توفر البنيات التحتية لايجاد بيئة مواتية لنجاح المشروعات الممولة .
  - التوقعات المستقبلية .
  - حجم التمويل الممنوح .
  - نوع المشروع المراد تمويله ، حيث تحتاج بعض المشروعات لمبالغ مالية كبيرة لا تتوفر لدى المصارف نسبة لطبيعة الموارد المتاحة لديها.
  - درجة الاستقرار السياسى و الاقتصادي على المشروع المراد تمويله .
- كما أن هناك عوامل أخرى ذكرتها المصارف فى الاستبيان و تتفاوت اهمية هذه العوامل من بنك لآخر وسيتم التطرق لها بشئٍ من التفصيل فى الفصل الثالث .



## الفصل الثانى

### موجهات السياسة النقدية والتمويلية وأداء نسب هوامش أرباح المراجحات

يقوم بنك السودان بتحديد نسبة هامش المراجعة في إطار السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها سنوياً ، حيث تستخدم كأداة من ضمن الأدوات الأخرى غير المباشرة لإدارة السيولة والتحكم في حجم التمويل المصرفى.

لا توجد لدى بنك السودان طريقة محددة لتحديد نسب هوامش ارباح المراجحات ، الا انه يراعى في تحديدها المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة ، و العوامل المؤثرة عليها بصورة خاصة مثل المصروفات الثابتة والمتغيرة وعوامل الاستقرار الاقتصادى ومعدلات التضخم وسعر الصرف وغيرها .

فى الغالب توجد ثلاثة طرق لتحديد نسب هوامش ارباح المراجحات فى السياسة النقدية وهى نظام السقف «Ceiling» ، نظام القاع «Floor» ، ونظام النطاق «Span» . وفى هذا الجزء يتم تناول شرح كل نظام من هذه الانظمة :

#### ١ - نظام السقف - (Ceiling)

فى هذا النظام يتم تحديد اعلى نسبة لهوامش ارباح المراجحات بواسطة البنك المركزى ومن ثم يتم الزام المصارف بعدم تجاوز هذه النسبة، من مزايا هذا النظام، انه يؤدى الى انهاء المزاودة غير الحقيقية فى نسب هوامش ارباح المراجحات بواسطة المصارف دون مبررات ، ويسهل من مهمة البنك المركزى فى ادارة الطلب على التمويل المصرفى ، الا انه فى ذات الوقت يؤدى الى قتل روح المنافسة بين المصارف وحماية المصارف غير الكفوءة، بالاضافة الى انه يتعارض مع الاطار العام لسياسات التحرير الاقتصادى فى جانب تحرير التمويل المصرفى .

#### ٢ - نظام القاع (Floor) :

فى هذا النظام يتم تحديد حد أدنى لنسب هوامش أرباح المراجحات ويصبح لزاماً على المصارف عدم النزول بنسبة هامش المراجعة إلى اقل من ذلك، وغالباً ما تكون هذه النسبة مجزية للمصارف، المودعين والمستثمرين، وذلك في حالة تدنى معدلات التضخم ، ومن

مزايا هذا النظام إنه يؤدي إلى تقليل محاولات التآمر (Curtailing) التي تقوم بها المصارف من خلال تخفيض نسب هوامش أرباح المربحات إلى مستويات قد تعرض المصارف الأخرى إلى خسائر، بالإضافة إلى ذلك أنه يتماشى مع الإطار العام لسياسات تحرير التمويل المصرفي في إطار سياسات التحرير الاقتصادي، علاوة على ذلك يساهم في زيادة العائد على ودائع الاستثمار، وبالتالي المساعدة في جذب مزيد من الموارد المالية داخل الجهاز المصرفي، إلا أنه يعاب على هذا النظام الحرية المطلقة للمصارف في رفع نسب هوامش أرباح المربحات، مما قد يؤدي إلى إرتفاع تكلفة التمويل المصرفي دون مبرر ومن ثم إرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي يؤدي ذلك إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار.

### ٣- نظام النطاق (Span) :

في هذا النظام يتم تحديد مدى لنسب هوامش أرباح المربحات بحيث تتحرك المصارف فيه صعوداً وهبوطاً، ويعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة لتحديد نسب هوامش أرباح المربحات، خاصة إذا ما تم بعد دراسات لمعدلات التضخم المتوقعة، وكان ذو مرونة عالية، من مزايا هذا النظام تقليل مساوئ النظامين السابقين إلى أقل درجة ممكنة وإعطاء البنك المركزي الحرية والمرونة الكافية لزيادة أو تخفيض نسب هوامش أرباح المربحات كلما دعت الضرورة لذلك. إلا أنه يُعاب على هذا النظام تعارضه مع الإطار العام لسياسات التحرير الاقتصادي، وذلك لأنه يشكل نوعاً من التحرير المدار.

ومن واقع التجربة العملية لبنك السودان يتضح أنه قد إستخدم نظام القاع للفترة (1994-1999) وعندما رأى أن المصارف تزيد كثيراً من الحد الأدنى لهامش المربحة وفي أول إشارة لنظام النطاق أضاف بنك السودان في سياسته النقدية والتمويلية لعام 2000 عبارة " ويتوقع بنك السودان الا تزيد نسبة الهامش المطبقة كثيراً عن الحد الأدنى "، وذلك لتجنب مساوئ النظامين الآخرين، ومن ثم أصبحت نسب هوامش أرباح المربحات تحدد بحرية بواسطة المصارف وفق العرض والطلب على التمويل المصرفي دون تدخل من البنك المركزي، فقط يقوم البنك بمتابعة الأداء الفعلي للبنوك عن طريق بيانات التمويل والودائع المرسله، وذلك بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وتحرير التمويل المصرفي، وبالتالي تميزت السياسة النقدية والتمويلية بالمرونة الكبيرة، حيث أصبحت هذه النسبة كمؤشر فقط. من ثم يقوم بنك السودان بمتابعة الاداء الفعلى



للمصارف ويتابع مدى التزامها بالمؤشر الذي حددته السياسة النقدية والتمويلية من واقع الرواجع التي ترسلها المصارف .

### الاداء الفعلى لنسب هوامش أرباح المرائبات :

يوضح الجدول رقم (1) تطور نسب هوامش أرباح المرائبات والعائد الحقيقي لها والعائد على ودائع الاستثمار خلال الفترة (2000-2005م) ، حيث تم ربطهما بتطور معدلات التضخم لنفس الفترة .

## جدول رقم (1)

### تطور نسب هوامش أرباح المرائبات والعائد على ودائع الاستثمار والتضخم

خلال الفترة 2000-2005م

العام	هوامش ارباح المرائبات المقررة فى السياسة النقدية (١)	الهوامش الفعلية لارباح المرائبات (٢)	العائد على ودائع الاستثمار (٣)	معدلات التضخم (٤)	هوامش المرائبات الحقيقية (٥)=(٢-٤)	الفرق بين العائد على ودائع الاستثمار والتضخم (٦)=(٣-٤)
2000	20	24.5	12.3	8.1	16.4	4.2
2001	12	14.8	11	4.9	9.9	6.1
2002	12	14.9	11.1	8.3	6.6	2.8
2003	12	16.3	12.5	7.7	8.6	4.8
2004	10	11.2	16.2	5.8	5.4	10.4
2005	10	11	15.8	8.5	2.5	7.3

المصدر: بنك السودان

من الجدول اعلاه اتضح للدراسة الآتي :

- توالى إنخفاض نسب هوامش ارباح المرائبات المقررة فى السياسة النقدية والنسب

الفعلية المنفذة بالمصارف خلال الفترة قيد الدراسة، وذلك تمشياً مع الانخفاض فى معدلات التضخم.

- النسب المحددة فى السياسة النقدية هى مؤشر فقط والخيار متروك للمصارف فى الإلتزام بهذا المؤشر أو زيادة النسبة إلى الحد المناسب أو النزول بها . ولكن من الواقع العملى يتضح أن معظم المصارف تلتزم بالمؤشر فقط، وذلك خشية من ان رفع هذه النسبة سيفقدها بعض العملاء .

- درجت القليل من المصارف على تجاوز المؤشر المحدد بواسطة السياسة النقدية والتمويلية حتى تصبح تكلفة التمويل مجزية بالنسبة لها لمقابلة التكلفة الادارية العالية التى تتحملها، بالإضافة إلى التكاليف الأخرى المرتبطة ببرنامج توفيق الأوضاع وإعادة الهيكلة ومقابلة متطلبات المعايير المحلية والعالمية الأخرى وإدخال التقنيات المصرفية الحديثة فى العمل المصرفي، وقد أدى إرتفاع تكلفة التمويل المصرفى بهذه المصارف الى إحجام بعض المستثمرين المتعاملين مع هذه المصارف عن الطلب على التمويل المصرفى ، كما لجأ بعضهم الى بعض المؤسسات المالية غير المصرفية ذات التكلفة الأقل مثل الصناديق الخيرية وشركات التمويل ومؤسسات التمويل الأخرى، و التى تعتبر منافساً قوياً للمصارف فى مجال تقديم التمويل المصرفى .

- استقرار معدلات التضخم فى حدود الأرقام الاحادية وبنسب أقل من هوامش الأرباح الفعلية أحياناً خلال الفترة (2000-2005م) ، مما ساهم فى تحقيق البنوك لعائدات حقيقية ايجابية لتكلفة التمويل المصرفى . و شكل دافعا لتشجيع المصارف لزيادة عملياتها فى تقديم التمويل للقطاعات المختلفة.

- الارتفاع المستمر لمتوسط العائد على حقوق ودائع الاستثمار بالرغم من إنخفاض وإستقرار معدلات التضخم خلال الفترة(2000-2005م) ، مما كان دافعا للمستثمرين للاستثمار فى هذا الجانب ، و أدى ذلك الى زيادة جذب مزيد من الموارد للمصارف وزيادة حجم التمويل المصرفى .

- تذبذب العلاقة بين نسب هوامش أرباح المراجبات الحقيقية و العائد الحقيقى على ودائع الاستثمار ، حيث سجلت نسب هوامش أرباح المراجبات الحقيقية ارتفاعاً عن العائد الحقيقى على ودائع الاستثمار فى بعض الاعوام ، بينما سجلت معدلات أقل

من العائد الحقيقي على ودائع الاستثمار فى الاعوام الاخرى، وربما يعزى ذلك إلى لجوء بعض المصارف الى الاستثمار فى مجالات اخرى اكثر ربحية لتتمكن من توزيع أرباح مجزية للمساهمين (الاستثمار فى شهادات شهامة كمثال )

### الأداء الفعلي للتمويل المصرفي خلال الفترة ( 2000-2005م) :

الجدول رقم (2) يوضح الاداء الفعلى لحجم التمويل المصرفى بالعملة المحلية والاجنبية خلال الفترة (2000-2005 م )

### جدول رقم (2)

### تطور التمويل المصرفى بالعملة المحلية و الاجنبية خلال الفترة ( 2000-2005 م)

(مليار دينار)

نسبة الاجنبى لاجمالى التمويل (%)	الاجمالى	اجنبى	محلئ	العام
14.6	92.7	13.5	79.2	2000
20.6	140.1	28.8	111.3	2001
17.2	193.2	33.2	160	2002
26.7	294.8	78.8	216	2003
34.5	436.4	150.4	286	2004
32.9	700	230	470	2005

المصدر: بنك السودان

يتضح من الجدول (2) أن حجم التمويل المصرفى قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة، إذ ارتفع من 92.7 مليار دينار فى عام 2000 الى 700 مليار دينار بنهاية عام 2005م، وقد شكل التمويل بالعملة الاجنبية من اجمالى التمويل المصرفى نسب 14.6%، 20.6%، 17.2%، 26.7%، 34.5% و 32.9% على التوالى خلال الفترة المذكورة.

الاداء الفعلى للتمويل بصيغة المربحة خلال الفترة (2000-2005 م) ؛  
الجدول رقم (3) أدناه يوضح تطور الأداء الفعلى للتمويل بصيغة المربحة ونسبتها من  
إجمالى التمويل المصرفى .

### جدول رقم (3)

تطور التمويل الممنوح بصيغة المربحة الى اجمالى التمويل  
خلال الفترة (2000-2005)

(مليار دينار)

العام	اجمالى التمويل	التمويل الممنوح بصيغة المربحة	نسبة التمويل الممنوح بصيغة المربحة من اجمالى التمويل %
2000	92.7	34.2	33.7
2001	140.1	57.9	39.6
2002	193.2	74.3	35.9
2003	294.8	125.9	44.6
2004	436.4	165.3	38.5
2005	700	301	43.3
متوسط النسبة			39.3

المصدر : بنك السودان

من الجدول رقم (3) أعلاه ، اتضح للدراسة أن التمويل بصيغة المربحة يعتبر من  
أكثر الصيغ استخداماً ، اذ بلغت نسبتها 39.3 % فى المتوسط من اجمالى التمويل  
المصرفى خلال الفترة (2000-2005م) ، حيث سجل التمويل الممنوح بصيغة  
المربحة كنسبة من اجمالى التمويل ارتفاعاً مستمراً مع الارتفاع المستمر لحجم التمويل  
المصرفى.

وقد يعزى تفضل البنوك الى التمويل بصيغة المربحة الى أن المربحة هى أقل مخاطرة  
بالمقارنة مع صيغ التمويل الإسلامية الاخرى ، وذلك لان عامل المخاطرة فيها يمتد فقط

لحين ان يتم شراء السلعة وتسليمها للعميل ، كما أن التمويل بالمرابحة يتطلب فقط معرفة الاسعار الجارية للسلعة الممولة ، بينما تتطلب الصيغ الاخرى إجراء التنبؤات والتوقعات بخصوص المتغيرات المختلفة لجوانب التمويل ،بالاضافة الى ذلك تتميز صيغة المرابحة بسهولة التطبيق والمتابعة وتفضيلها من قبل العملاء وتناسبها لكثير من الانشطة الاقتصادية ، وقصر أجلها وضمان عائداتها المتوقعة.

### الموارد المتاحة بالمصارف:

يوضح الجدول رقم (4) تطور الموارد المتاحة للمصارف خلال الفترة (2000-2005).

### جدول رقم (4)

الموارد المتاحة والتمويل الفعلي للبنوك خلال الفترة (2000-2005م)

(مليار دينار)

العام	الموارد المتاحة (1)	التمويل الفعلي (2)	الفائض $2-1=(3)$	نسبة التجاوز للموارد المتاحة (%) $100 \times 1/3=(4)$
2000	126.0	92.7	33.3	26.4
2001	226.4	140.1	86.3	38.1
2002	316.3	193.2	123.1	38.9
2003	404.7	294.8	109.9	27.2
2004	543.9	436.4	107.5	19.8
2005	854.3	700	154.3	18.1
المتوسط	411.9	292.9	102.4	

المصدر: بنك السودان

من الجدول رقم (4) أعلاه يتضح بان الموارد المتاحة للبنوك فى زيادة مضطردة ، حيث بلغت 411.9 مليار دينار فى المتوسط خلال الفترة (2000-2005) ، ويعزى ذلك للارتفاع المضطرد فى الودائع المصرفية التى ارتفعت من 197.2 مليار دينار فى عام

2000 إلى 977.9 مليار دينار في عام 2005م بنسبة زيادة قدرها %396 في المتوسط خلال الفترة المذكورة، وهي من أهم مصادر الموارد المتاحة للمصارف، وساعد في إرتفاع الموارد أيضا قيام المصارف بزيادة رؤوس أموالها و بمعدلات كبيرة لمقابلة المتطلبات والمتغيرات المحلية والعالمية وتسييل جزء كبير من أصولها الثابتة واستثماراتها لمقابلة المتباينة المطلوبة (راس المال والاحتياطيات يجب ان تكون اكبر من أو تساوى الاصول الثابتة و الاستثمارات )، كما ساعد أيضا تخفيض نسب الاحتياطى النقدي القانوني و السيولة الداخلية المحددة في السياسة النقدية والتمويلية خلال السنوات السابقة على ارتفاع الموارد القابلة للتمويل.

وبمقارنة الموارد المتاحة مع حجم التمويل المصرفي الفعلي يلاحظ أن هناك موارد مقدرة غير موظفه بالمصارف بلغت 102.4 مليار دينار في المتوسط خلال الفترة ( 2000 -2005م ) .

إن تجاوز تمويل المصارف لمواردها المتاحة يعنى بأنها قامت بتوظيف مواردها كاملة والحصول على موارد اضافية من مصادر اخرى مثل نوافذ البنك المركزي والمصارف الاخرى أو الحصول على المقابل المحلي نتيجة بيع النقد الاجنبي المتاح لديها، الا ان الجدول رقم (4) يوضح ارتفاع نسبة تجاوز الموارد المتاحة عن التمويل المصرفي مما يعنى ان المصارف تعتمد بصورة اساسية على مواردها ولم تتمكن من استخدامها بالكامل، اذ يوجد فارق كبير بينها وبين التمويل، الامر الذي يعكس عدم قدرة البنوك وكفاءتها في ادارة السيولة وتشغيل تلك الموارد مما قد يعرضها الى خسائر و يكون له أثرا سلبا على موقفها السيولي والتمويلي، ويفسر هذا الوضع وجود مشاكل حقيقية في الطلب على التمويل قد ترجع إلى الآتي :

- 1- ارتفاع التكلفة الحقيقية للتمويل المصرفي.
- 2- التشدد في مجال الضمانات المصرفية .
- 3- مطالبة البنك المركزي للمصارف بالنزول بنسبة الديون المتعثرة الى المستويات العالمية .
- 4- اتجاه المصارف الى ادخال عناصر جديدة في محفظتها الربحية مثل الاستثمار في شهادات مشاركة الحكومة، شهادات مشاركة البنك المركزي وصكوك اجارة البنك

المركزي ، وقد تلاحظ الارتفاع المتصاعد للاستثمار فى الصكوك من قبل المصارف ، وذلك لقللة مخاطرها وضمان عائداتها وسرعة تسييلها عند احتياج المصارف الى سيولة ، وبلغ حجم الشراء المنفذ فى مجال الصكوك من اجمالى التمويل نسبة 4.5% ، 5.2% ، 10.8% ، 11.9% ، 10.7% ، و12.6% على التوالى خلال الفترة ( 2000-2005م) .

5- اتجاه المصارف الى تقديم الخدمات المصرفية الاخرى ذات المخاطر المتدنية والربحية العالية مقارنة بالتمويل المصرفى .

### تركيبة الودائع بالمصارف :

الجدول رقم (5) يوضح تركيبة الودائع المصرفية بالعملة المحلية والاجنبية خلال الفترة (2000-2005م) .

## الجدول رقم (5) تركيبة الودائع المصرفية

(مليار دينار)

2005		2004		2003		2002		2001		2000		العام
النسبة %	الرصيد	النسبة %	الرصيد	النسبة %	الرصيد	النسبة %	الرصيد	النسبة %	الرصيد	النسبة %	الرصيد	الجارية
52	513.8	58	376.3	54	256.7	56	203.3	58	159.5	68	134.1	
5	49.9	6	34.2	5	25.2	6	21.6	6	16.5	7	13.8	الادخارية
34	331.4	27	175.6	31	145.6	28	101.2	25	69.1	19	37.9	الاستثمارية
9	83.7	9	60.3	10	45.3	10	36.9	11	29.2	6	11.4	الاخرى
100	977.9	100	646.7	100	372.9	100	363.0	100	374.3	100	197.2	المجموع

المصدر : بنك السودان

فى الجدول رقم (5) اعلاه ، تشكل الودائع المصرفية المصدر الرئيسى لموارد المصارف

والتي تتكون من الودائع الجارية، والاستثمارية والادخارية وتركيبتها تؤثر بصورة مباشرة على حجم وتركيبية التمويل سواء لأجل قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، وتشكل معظم الموارد من الودائع الجارية التي تخضع لخصم الاحتياطي النقدي القانوني ونسب السيولة الداخلية، مما يؤدي الى تقليل الموارد القابلة للتمويل، وبتوسع المصارف في جذب الودائع الاستثمارية - وهي مستثناة من حساب الاحتياطي النقدي القانوني والسيولة الداخلية- تتمكن من زيادة مواردها المتاحة وقدرتها على زيادة التمويل خاصة التمويل طويل الاجل.



## الفصل الثالث

### كيفية إحتساب نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف

أصبح بنك السودان منذ صدور السياسة النقدية والتمويلية لعام 2001م يحدد نسب هوامش أرباح المربحات كمؤشر، حيث ترك للمصارف حرية تحديدها، ويقوم بنك السودان بمتابعة الأداء الفعلى للبنوك عن طريق بيانات التمويل والودائع المرسله منها، حيث تقوم المصارف بإحتساب نسب هوامش أرباح المربحات بطرق مختلفة مراعية عوامل مختلفة، ولمعرفة كيفية احتساب نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف والعوامل والمؤشرات التى تأخذها فى الاعتبار عند إحتسابها للحصول على الأراء والمقترحات العملية التى تساعد البنك المركزى فى إتخاذ القرار ووضع الاعتبارات الحقيقية لطريقة تحديد نسبة هوامش أرباح المربحات، تم تصميم استبيان ( كما يوضحه الملحق رقم (1) ) وقام فريق الدراسة بتوزيعه على المصارف العاملة، وقد استجاب له بالرد على الاستفسارات و بتقديم بعض المقترحات حول إحتساب نسب هوامش المربحات واحد و عشرون بنكاً (من أصل تسعة وعشرون بنكاً) ، ولم تتوفر بيانات أنشطة التمويل للبنوك الاخرى التى لم تستجب للاستبيان، أما بسبب أنها لم تتعامل فى مجال التمويل المصرفى بعد مثل البنوك الجديدة أو ان هناك قصور فى بيانات ونشاطات التمويل المصرفى بالنسبة لها. واستهدفت الدراسة توجيه اسئلة محددة للمصارف من خلال الاستبيان، وذلك للوقوف على العوامل التى تؤثر فى طريقة احتساب نسب هوامش ارباح المربحات ومعرفة الطرق التى تتبعها المصارف فى احتساب هذه النسبة، وسوف يتم التطرق لاسئلة الاستبيان وردود المصارف حولها كما يلى :-

### مصادر التمويل المصرفى :

لمعرفة المصادر المختلفة التى تعتمد عليها المصارف فى مواردها لمنح التمويل المصرفى تم طرح سؤال حول مصدر التمويل المصرفى لدى البنوك، حيث أفادت 55% من إجمالى المصارف التى قامت بالرد على الاستبيان بانها تعتمد بصورة اساسية على الودائع والهوامش ورأس المال ونوافذ البنك المركزى كمصادر رئيسية للتمويل المصرفى، بينما ذكرت نسبة 25% منها انها تعتمد على الودائع والهوامش فقط ، فى حين ذكرت 10%

منها أنها تعتمد على الودائع فقط ونسبة 5% على رأس المال والاحتياطيات فقط .  
وخلصت الدراسة الى ان معظم المصارف تعتمد على الودائع المختلفة كمصدر أساسي  
للتمويل المصرفي .

### **نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى إجمالي الموارد المتاحة :**

ايضا لمعرفة مدى استغلال المصارف لمواردها المتاحة في مجال تقديم التمويل المصرفي  
وما إذا كانت هنالك موارد عاطلة بالمصارف أو ان معظم الموارد الموجودة تستغل في  
التمويل المصرفي تم طرح سؤال حول نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى الموارد المتاحة  
لكل بنك ، حيث وجدت الدراسة ومن واقع ردود البنوك ، ان نسبة إجمالي التمويل المصرفي  
الى إجمالي الموارد المتاحة بالمصارف تراوحت ما بين 12%-102% ، 13%-95% ،  
3%-104% ، 1%-145% ، 5%-136% و 15%-157% على التوالي  
خلال الفترة 2000-2005م. وقد تلاحظ بان معظم المصارف الحكومية يتجاوز  
تمويلها عن الموارد المتاحة لها مما يعنى حصولها على موارد اضافية اخرى من الحكومة  
خلاف مواردها الداخلية ، كما يلاحظ ان بعض المصارف لا يتجاوز إجمالي تمويلها عن  
مواردها المتاحة نسبة 1%-22% وبالتالي تعاني من وجود موارد عاطلة وبنسب كبيرة ،  
الامر الذي قد يعرضها للخسائر.

### **نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى إجمالي الودائع :**

ولمعرفة مساهمة الودائع في تقديم التمويل المصرفي ، تم طرح سؤال عن نسبة إجمالي  
التمويل الى إجمالي الودائع لكل بنك ، حيث تبين أن نسبة إجمالي التمويل المصرفي الى  
إجمالي الودائع المصرفية بلغت 55% ، 63%، 70%، 82%، 80% و 81% على  
التوالي في المتوسط خلال الفترة ( 2000-2005م ) كما موضح في الجدول  
رقم (6) ، حيث تراوحت بين 13%-98% ، 17%-99% ، 12%-111%  
2%-100% ، 17%-133% و 26%-112% على التوالي لنفس الفترة ، وتمثل  
هذه النسبة استغلال المصارف لودائع الجمهور في تقديم التمويل المصرفي ، ويتضح من  
ردود المصارف ان بعض المصارف قد تجاوز تمويلها ما هو متاح لها من ودائع ، بينما لم  
تتمكن بعضها من استغلال الودائع في تقديم التمويل المصرفي ، مما أدى الى وجود موارد  
عاطلة كبيرة لديها ، وذلك لعدم ميل ادارات تلك المصارف الى المخاطرة ، الأمر الذي  
أدى الى حرمان هذه البنوك من بعض مصادر الربحية.

**الجدول رقم (6)**  
**نسبة التمويل / الودائع**

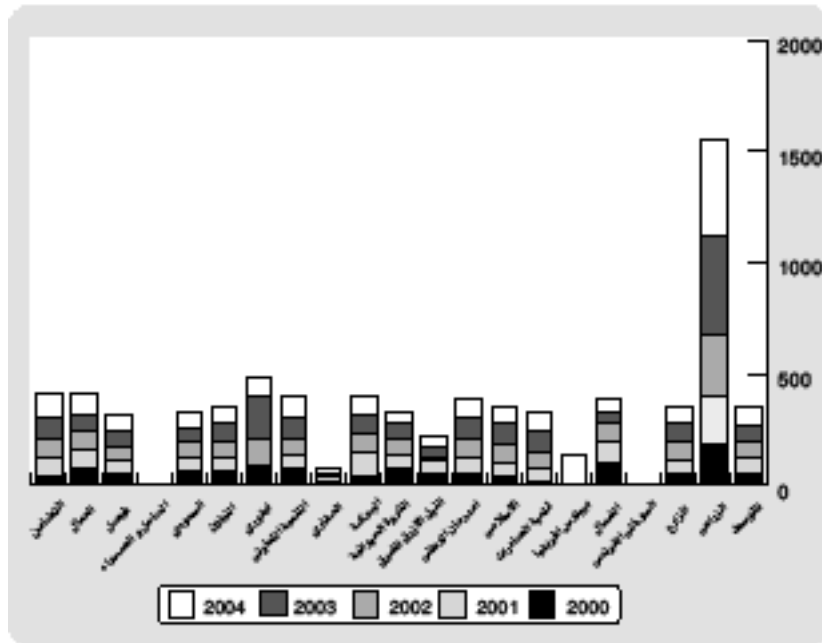
2005	2004	2003	2002	2001	2000	المصرف / العام
102.1	106.5	99.9	91.3	76.2	40	التضامن الاسلامى
112	92	74	88	80	74	العمال الوطنى
80.5	69.8	79.9	58.3	54.9	53.5	فيصل الاسلامى
-	-	-	-	-	-	الساحل والصحراء
56	65	66	65	58	67	السعودى السودانى
84	78	81	74	58	61	مجموعة بنك النيلين
26	77	199	111.4	17	74	ايفورى
84	92	99	72	60	72	التنمية التعاونى
48	17	2	8	28	16	العقارى التجارى
84	84.9	87.7	77.4	107	42	البركة الاسلامى
69	52	66	73	62	74	الثروة الحيوانية
82	52	47	12	54	55	النيل الازرق المشرق
99.3	85.8	93.7	80.6	68.7	55	ام درمان الوطنى
85	71	91	81	63	40	الاسلامى السودانى
76	82	99	70	64	13	تنمية الصادرات
112	133	-	-	-	-	بيبلوس افريقيا
51	54	50	82	99	98	الشمال الاسلامى

تابع الجدول رقم (6)

السودانى الفرنسى						
48	66	90	80	65	48	المزارع التجارى
301	439.9	436	280.5	220.3	179.6	الزراعى السودانى
81.2	79.9	82.8	70.3	63.4	55.2	متوسط النسبة

المصدر : استبيان البنوك

### الشكل رقم (1) نسبة التمويل / الودائع



المصدر : الاستبيان الموزع على البنوك التجارية

### الطلب على التمويل و الموارد المتاحة :

لمعرفة الخيارات التى تلجأ اليها المصارف فى حالة ارتفاع الطلب على التمويل عن الموارد المتاحة، تم استجلاء رأي البنوك فى الخيارات التى تتبعها فى حالة ارتفاع الطلب على

التمويل عن الموارد المتاحة للتمويل لديها ، وذلك من حيث اللجوء الى التأثير فى تكلفة التمويل أوالعائد على حقوق اصحاب ودائع الاستثمار ، حيث اوضحت نسبة 50% من اجمالى المصارف انها تقوم بالاحتفاظ بنفس النسب السارية لهوامش أرباح المربحات بالبنك ، بينما أبانت 45% منها انها تقوم بزيادة العائد على الودائع الاستثمارية ، وذلك لجذب المزيد من الودائع وبالتالي زيادة الموارد المتاحة لها ومواكبة السوق المصرفية حتى لا يلجأ المودعون الى المصارف التى تمنح عائدات اكبر ، فى حين ذكرت 5% منها فقط انها تقوم بزيادة نسب هوامش أرباح المربحات للحصول على أرباح أعلى ، مما يعنى أن معظم المصارف لا تقوم بتغيير نسب هوامشها السارية حتى وان ارتفع الطلب على التمويل من قبل العملاء.

### **أكثر صيغ التمويل الاسلامية ربحية واستخداماً :**

و لمعرفة تركيز التمويل المصرفى فى صيغة معينة دون الصيغ الأخرى تم طرح سؤال عن أكثر صيغ التمويل الاسلامية استخداماً و ربحية لكل مصرف ، وكانت الاجابة ان ذكرت 50% من المصارف ان صيغة المراجعة هى من اكثر الصيغ الاسلامية استخداماً و ربحية للمصرف خلال الفترة (2000 -2005) ، بينما ابانت 35% منها بان صيغة المشاركة هى اكثر ربحية ، وتباينت اجابة نسبة ال 15% الاخرى ما بين صيغ السلم والمضاربة واخرى .مما يعنى ان المصارف السودانية تقوم باستخدام صيغة المراجعة بصورة اوسع من الصيغ الاخرى وذلك للمزايا التى تتميز بها هذه الصيغة والتي سبق أن تم ذكرها.

### **طرق تحديد نسب هوامش أرباح المربحات :**

استجلت الدراسة آراء البنوك حول مدى معقولية وتناسب انظمة تحديد نسب هوامش أرباح المربحات التى اتخذها بنك السودان المركزى ، وذلك للمفاضلة بين هذه الانظمة ، حيث اوضحت 60% من عينة المصارف ان نظام المؤشر هو من انسب الطرق لتحديد نسبة هوامش ارباح المربحات مبررة ذلك: ان المؤشر يمكن من التحكم فى تكلفة التمويل فى الجهاز المصرفى ، كما يتيح للمصرف حرية التعامل مع أى عملية استثمارية وفق درجة مخاطرها ، كما يساهم فى خلق نوع من التنافس بين المصارف ويقود الى اتاحة مساحة

مقدرة للتعامل مع العملاء الممتازين ، بالإضافة الى تناسبه مع التغير فى المتغيرات الكلية مثل اسعار الصرف والتضخم ، بينما ذكرت 25% منها ان نظام الحد الأدنى أو القاع من أنسب الطرق مبررة ذلك : لانه يتيح حرية احتساب الارباح وفق كل قطاع إنتاجي مع الوضع فى الاعتبار درجة المخاطرة ، كما أنه يعطى فرصة للمفاضلة عند احتساب الارباح لكل صيغة تمويلية، هذا وقد توزعت نسبة 15% من البنوك بين نظامى المدى و الحد الاعلى ، مما يعنى أن نظام المؤشر هو من أنسب الطرق لتحديد نسبة هوامش ارباح المربحات فى نظر معظم البنوك.

### **مدى تناسب مؤشر بنك السودان المركزى :**

ولاستجلاء مدى ملاءمة المؤشر الذى يحدده بنك السودان المركزى فى السياسة النقدية والمستخدم حالياً ومدى تناسبه ، تم طرح السؤال على البنوك وجاءت افادة نسبة 75% من المصارف ان المؤشر المحدد فى السياسة النقدية الصادرة من بنك السودان المركزى واقعيًا ومناسباً وكانت مبرراتها : أنه يأخذ فى الاعتبار سياسات الدولة الكلية ووضعها الاقتصادي، وانه يتيح للبنوك فرصة المشاركة فى وضع وتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية ويعطى أرباح حقيقية، كما انه يتناسب مع تكلفة التمويل المتعارف عليها عالمياً، بالإضافة إلى ذلك يمكن البنوك من إعطاء عائدًا مقبولاً لاصحاب ودائع الاستثمار، ويتيح للبنوك حرية احتساب الهامش بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي فى الدولة . لقد أوضحت نسبة 25% من المصارف انه غير مناسب، وذلك نتيجة لعدم ثبات المتغيرات الاقتصادية، عدم ترك خيار المفاضلة فى احتساب نسبة الأرباح بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وذلك حسب أهمية كل قطاع، بالإضافة إلى عدم التفريق بين التمويل المحلى والأجنبي والتركيز على صيغة المربحة دون الصيغ التمويلية الأخرى، والذي يعنى أن اكثر من ثلثي المصارف ترى أن المؤشر المحدد والمعمول به حالياً مناسباً وواقعيًا، وذلك نتيجة للمبررات التي ذكرت فى عاليه.

### **العوامل والمؤشرات التى تؤخذ فى الاعتبار عند احتساب الهوامش :**

حاولت الدراسة معرفة العوامل والمحددات التى تضعها البنوك فى الاعتبار عند احتساب نسب هوامش أرباح المربحات بالنسبة لها ، فقد اجمعت معظمها على عاملين أساسيين وهما المرشد الفقهي لصيغة المربحة والمؤشر الذى يحدده بنك السودان المركزى فى

السياسة النقدية والتمويلية ، فيما تفاوتت إجابات البنوك فى تحديد أهمية العوامل والمؤشرات الأخرى وذكرت بعض البنوك العوامل التالية :

- نسبة القسط الاول .
  - طريقة السداد .
  - المدى الزمنى للعملية الاستثمارية .
  - نوع النشاط الممول وأهمية القطاع حسب منشور السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزى .
  - فترة السماح بين القسط الاول وأول الاقساط الأخرى .
  - عدد الاقساط وحجمها وفترات سدادها .
  - الجدوى الاقتصادية للمشروع .
  - إمكانية السداد فى الفترة المتفق عليها أو الانفلات الزمنى .
  - معاملات العميل مع البنك والبنوك الأخرى ومدى إلتزامه بالقواعد المصرفية .
  - قوة الضمانات المقدمة .
  - مقتضيات السوق المصرفية من منافسة مع البنوك الأخرى و منافسة مع بدائل استثمارية أخرى .
  - المصروفات الإدارية .
  - أرباح أصحاب حقوق الودائع الاستثمارية .
  - خبرة العميل ومركزه المالى وملاءته المالية .
  - تكلفة الموارد ونسبة ما هو مستغل من السقف التمويلى .
- يتضح من أعلاه أن هناك عوامل ومؤشرات أخرى تأخذها المصارف فى الاعتبار عند قيامها بإحتساب نسب هوامش أرباح المربحات بجانب العوامل العامة والأخرى التى تم ذكرها فى الفصل الثانى ، حيث تتفاوت أهمية تلك العوامل من بنك لآخر .

### **كيفية إحتساب نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف :**

لمعرفة كيفية احتساب نسب هوامش ارباح المربحات بالمصارف تم طرح السؤال " ما هى المعادلة ان وجدت او الطريقة المستخدمة فى احتساب نسب هوامش ارباح المربحات بمصرفكم " ؟ وذلك للوقوف على ما اذا كانت البنوك تتبع طريقة علمية فى تحديد نسب هوامش ارباح المربحات ، وقد إتضح من إجابات البنوك بأنه لا توجد معادلة أو طريقة

علمية محددة لاحتساب نسب هوامش أرباح المرباحات بالمصارف ، بل تقوم معظم البنوك باستخدام مؤشر بنك السودان المركزى مضافاً إليه نسبة هامش محددة لتغطية العوامل الأخرى التى سبق ذكرها فى أعلاه ، وهذا يؤكد على أنه لا توجد أسس و أوزان واضحة لمحددات منح التمويل المصرفى .

### أوزان العناصر المختلفة :

لمعرفة أوزان العناصر التى تدخل فى احتساب نسب هوامش أرباح المرباحات لكل بنك - باعتبار ان البنوك تتبع منهجية علمية فى طريقة احتساب الهامش - تم طرح سؤال يتضمن أهم العوامل التى تشكل محدثات أساسية لنسب الهوامش حسب رؤية فريق الدراسة - وقد إتضح أن معظم المصارف تقوم باعطاء أوزان متفاوتة للعناصر كما فى الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) .

### الجدول رقم (7)

#### أوزان العناصر المختلفة

1. الاوزان المُعطاه لكل عنصر						العناصر
0	1- 5	6- 10	11-15	16- 20	20 -	
0	0	4	3	3	2	نوع النشاط والقطاع الممول
0.0%	0.0%	33.3%	25%	25%	16.7%	
0	0	5	2	3	2	نوع العميل (جيد- ممتاز.. الخ)
0.0%	0.0%	42%	16.7%	25%	16.7%	
0	1	3	3	5	0	قوة الضمانات المقدمة ونوعيتها
0.0%	8%	25%	25%	42%	0.0%	
0	6	4	1	0	1	ظروف المنافسة
0.0%	50%	33.3%	8%	0.0%	8%	
0	6	6	0	0	0	الأحوال الاقتصادية
0.0%	50%	50%	0.0%	0.0%	0.0%	
0	7	3	0	2	0	حجم التمويل المطلوب
0.0%	57.3%	25%	0.0%	16.7%	0.0%	

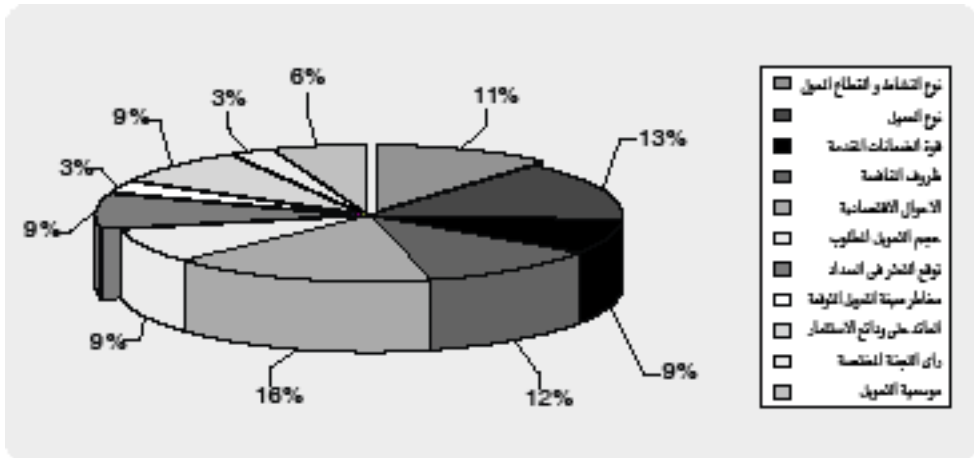


0	1	0	3	5	3	توقع التعثر في السداد
%(0.0)	%(8)	%(0.0)	%(25)	%(42)	%(25)	
0	2	1	3	6	0	مخاطر صيغة التمويل المتوقعة
%(0.0)	%(16.7)	%(8)	%(25)	%(50)	%(0.0)	
0	0	0	3	6	3	العائد على ودائع الإستثمار
%(0.0)	%(0.0)	%(0.0)	%(25)	%(50)	%(25)	
1	0	1	1	7	2	رأى اللجنة المختصة
%(8)	%(0.0)	%(8)	%(8)	%(57.3)	%(16.7)	
0	0	0	2	8	2	موسمية التمويل
%(0.0)	%(0.0)	%(0.0)	%(16.7)	%(66.6)	%(16.7)	

- المصدر : تم استخلاصه من استبيان البنوك  
- الأرقام تشير الى عدد البنوك التي تعطى الوزن المقابل للعنصر، - النسبة بين القوسين تمثل نسبة الوزن المعطى للعنصر المقابل .

## الشكل رقم (2)

بعض العناصر التي تعطى أوزان بواسطة البنوك عند احتسابها نسب هوامش أرباح المراجحات



المصدر : تم استخلاصه من استبيان البنوك

يتضح من الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) أعلاه ، أن معظم المصارف تعطى أوزاناً أكبر لعناصر نوع النشاط والقطاع الممول ، نوع العميل وظروف المنافسة والتي تراوحت أوزانها أكثر من 20 درجة ، بينما تعطى لعناصر قوة الضمانات وحجم التمويل المطلوب والمخاطر المتوقعة لصيغة التمويل أوزاناً تراوحت بين 16-20 درجة ، وتراوحت أوزان باقى العناصر بين 1-15 درجة ، وقد لاحظت الدراسة ان بعض البنوك لا تعطى أوزاناً لبعض العناصر ، كما لا تقوم بتضمين الرسوم الادارية عند احتسابها لنسب هوامش أرباح المراجعات .

### العائد على الودائع الاستثمارية :

يمثل العائد على الودائع الاستثمارية الطرف المقابل لتكلفة التمويل المصرفى فى عملية الوساطة المالية ، بناءً عليه طرحت الدراسة سؤالاً على المصارف تطلب فيه توضيح العائد على الودائع الاستثمارية بالنسبة لها ، حيث يبين الجدول رقم (8) نسب العائد على حقوق أصحاب ودائع الاستثمار والتي تقوم البنوك بتوزيعها على المستثمرين خلال الفترة (2000-2005م).

### الجدول رقم (8)

#### العائد على ودائع الاستثمار

المصرف/ العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التضامن الاسلامى	8.28	8.28	7.45	9.12	10.5	10.19
العمال الوطنى	16	15.7	16.8	18.4	14.68	13.7
فيصل الاسلامى	7	11.8	7.3	5.43	10.15	9.43
السعودى السودانى	12	12	9	9	9	9
مجموعة بنك النيلين	8	8	7	8	8	8
التنمية التعاونى	5.46	3.96	4.84	6.42	6.94	5.27

تابع جدول رقم (8)

9.1	9.5	12	8.55	7.25	9.79	البركة الاسلامى
8	8.5	10	11.5	13.6	16	الثروة الحيوانية
6	6	6	12	12	18	النيل الازرق المشرق
17.7	18.1	20.1	20	20.1	20.1	ام درمان الوطنى
13	15	16	18	17	15	تنمية الصادرات
10	11	10	13.6	15	15	الشمال الاسلامى
8	8	10	11	18	17	المزارع التجارى
12.2	22	10.12	13.8	-	-	الزراعى السودانى
10.31	10.81	11.11	11.31	12.51	12.89	متوسط النسبة

المصدر : استبيان البنوك

يتضح من الجدول رقم (8) ، أن نسبة العائد على حقوق أصحاب ودائع الاستثمار حسب إفادات البنوك بلغت 13% ، 12.5% ، 11.3% ، 11.15 ، 10.8% ، و10.3% فى المتوسط على التوالى خلال الفترة (2000-2005) ، وتراوحت نسب العائد بين 7%-20% ، 4%-20% ، 5%-20% ، 5%-20% ، -6% ، و18% و5%-17% على التوالى لنفس الفترة .وقد لاحظت الدراسة ارتفاع النسبة فى بعض البنوك ، بينما إنخفض فى معظم البنوك الاخرى مما أثر على المتوسط العام للنسبة ، وانخفاض النسبة سوف يؤثر سلباً على المصارف ، وربما يؤدي ذلك الى تحول بعض المستثمرين الى البدائل الاخرى التى تعطى ارباحاً أكبر من البنوك وبتكلفة اقل مما يؤثر سلباً على موارد البنوك ، وبالتالي على موقفها فى تقديم التمويل المصرفى .



## الخلاصة والنتائج :

خلاصة القول أن التمويل المصرفي يمثل أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف ، ويتأثر الى حد كبير بنسب هوامش أرباح المراجحات على أداء التمويل سلباً أو ايجاباً ، لذلك أضحي البنك المركزي يهتم بتحديد ومتابعة اداء نسب هوامش ارباح المراجحات كآلية من آليات ادارة السياسة النقدية والتمويلية من خلال الرواجع التي ترد من البنوك ، حيث اتضح بأن البنوك تقوم بتحديد واحتساب نسب هوامش أرباح المراجحات بطرق مختلفة نتيجة لاختلافها عوامل ومؤشرات مختلفة عند قيامها بإحتساب نسب هوامش أرباح المراجحات ، وبالتالي لا توجد لديها طريقة علمية موحدة ومحددة لتحديد تلك النسب ويأتى ذلك فى إطار تحرير التمويل المصرفي وعدم تدخل البنك المركزي لفرض نسب محددة وقد ترك أمر تحديدها للمصارف ، لذلك تباينت نسب هوامش أرباح المراجحات فى البنوك .  
وقد خلصت الدراسة من واقع إستعراض الفصول السابقة الى النتائج التالية:-

- 1- معظم البنوك لم تتمكن من إستغلال مواردها المتاحة فى مجال منح التمويل المصرفي ، بينما بعضها تجاوز تمويلها عن مواردها المتاحة وخاصة بنوك القطاع العام .
- 2- وضح للدراسة ان معظم المصارف تعتمد على الودائع بصورة أساسية كمصدر للتمويل المصرفي .
- 3- إرتفاع الودائع الاستثمارية بالمصارف ، مما ساهم فى زيادة موارد البنوك ومقدرتها فى تقديم التمويل المصرفي خاصة متوسط الأجل، لذلك تحاول البنوك المحافظة على عملاءها فى ظل المنافسة بينها ووجود بدائل استثمارية أخرى فى السوق المالية .
- 4- تستأثر صيغة المراجعة بالنصيب الأكبر من بين صيغ التمويل الإسلامية الأخرى ، وذلك لتفضيلها من قبل العملاء وسهولة تطبيقها ومتابعتها وضمان عائداتها .
- 5- إنخفاض نسب هوامش أرباح المراجحات الفعلية والمحددة فى السياسة النقدية والتمويلية باستمرار تمشياً مع انخفاض معدل التضخم الذى يعتبر من أهم العوامل التى تؤثر فى نسب هوامش أرباح المراجحات.
- 6- معظم المصارف ترى أن نظام المؤشر من أنسب الطرق لتحديد نسب هوامش أرباح المراجحات ، كما ترى أن المؤشر الحالي المحدد من بنك السودان فى السياسة النقدية

- والتموليلية مناسب وواقعى وفقاً للمبررات التى ذكرتها.
- 7- إهتدت معظم البنوك بالمرشد الفقهى ومؤشر بنك السودان كعاملين أساسيين عند إحتسابها لنسب هوامش أرباح المرائبات .
- 8- لا توجد لدى البنوك طريقة محددة أو موحدة ومنهجية علمية لاحتساب نسب هوامش أرباح المرائبات ، حيث يقوم كل بنك بإحتسابها وفق إعتبرات وعوامل مختلفة ، لذلك تتباين نسب هوامش أرباح المرائبات بين البنوك.
- 9- تعطى البنوك أوزان أكبر لنوع النشاط والقطاع الممول ونوع العميل من باقى العناصر الأخرى. بينما لا تعطى وزناً للتكلفة الإدارية عند إحتسابها نسب هوامش ارباح المرائبات .
- 10- لاحظت الدراسة أن نسبة العائد على حقوق أصحاب ودائع الاستثمار منخفضة فى معظم المصارف ، بينما ترتفع فى بنوك معينة ، مما يعطى متوسط نسبة غير حقيقية لكل المصارف .
- 11- لاحظت الدراسة تفاوت التكلفة الادارية للعمليات الاستثمارية بالمصارف ، وذلك نتيجة لأن بعض البنوك تقوم بتضمينها فى تكلفة العملية وبعضها لا تقوم بإحتسابها منفصلة عند قيامها بإحتساب نسب هوامش أرباح المرائبات .

## التوصيات :

- 1- ضرورة قيام المصارف بتوسيع مواعين مواردها خاصة بالتركيز على الودائع الاستثمارية وموارد خارجية إخرى حتى تتمكن من زيادة قدرتها على تقديم التمويل وزيادة انشطتها.
- 2- أن تواءم المصارف مواردها المتاحة وحجم تمويلها من خلال الادارة السليمة للسيولة تفادياً لتراكم الموارد دون استخدامها وبالتالي تعريض المصارف لخسائر .
- 3- ضرورة قيام البنك المركزي بمتابعة وتقويم أداء المؤشر المحدد فى السياسة النقدية والتمويلية ، ومراجعته بصفة دورية تمشياً مع التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة فى اطار سياسات التحرير الاقتصادى .
- 4- حث المصارف على إتباع طرق علمية وعملية ومنهجية واضحة فى عملية احتساب نسب هوامش أرباح المربحات دون الاعتماد على بعض الاعتبارات التى قد تضر بالمنافسة المصرفية .
- 5- تعريف البنوك بأهمية المحافظة على مستثمريها ، وذلك بمنحهم عائدات مجزية للودائع الاستثمارية للإبقاء عليهم والحيلولة من تحولهم الى البدائل الاستثمارية الأخرى .
- 6- ضرورة تضمين التكلفة الإدارية للعمليات الاستثمارية ضمن تكلفة التمويل بطريقة علمية موحدة بالمصارف .
- 7- تشجيع المصارف لاستخدام صيغ التمويل الاسلامية الأخرى غير المربحة ، وذلك لتقليل بعض القصور المصاحبة لصيغة المربحة .

## المصادر والمراجع :

---

- 1- التقرير السنوى لبنك السودان للاعوام 2000-2004م
- 2- منشورات السياسة النقدية والتمويلية للاعوام 2000-2005م
- 3- دراسة تكلفة التمويل المصرفى فى النظامين التقليدى والاسلامى/ادارة البحوث - بنك السودان 2005م
- 4- دراسة النظر فى إمكانية تعديل نسب هوامش أرباح المراجحات ضمن مقترحات السياسة النقدية لعام 2002م
- 5- الاستبيان الذى وزع للبنوك لأغراض هذه الدراسة .



## ملحق رقم (1)

### إستبيان البنوك

بيانات أولية:-

- اسم البنك : \_\_\_\_\_
- الادارة/القسم : \_\_\_\_\_
- الدرجة الوظيفية لمن يملأ الاستبيان : \_\_\_\_\_
- المؤهل العلمى : \_\_\_\_\_
- الخبرة الوظيفية : \_\_\_\_\_

1. ما هى الموارد الرئيسية التى تركزون عليها فى تقديم التمويل المصرفي ؟

---

---

2. ما هى نسبة إجمالى التمويل المصرفي المقدم الى اجمالى الموارد المتاحة بمصرفكم ؟ يرجى ذكر

البيانات للفترة 2000 - 2005

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة						

3. ما هى نسبة اجمالى التمويل المصرفي المقدم الى إجمالى الودائع بمصرفكم؟ يرجى ذكر البيانات

للفترة 2000 - 2005

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة						

4. إذا كان إجمالى الطلب على التمويل لمصرفكم أكبر من الموارد المتاحة للتمويل يكون القرار الذى تتخذونه:-

- أ. زيادة نسب هوامش ارباح المراجحات للحصول على أرباح أعلى
- ب. زيادة العائد على الودائع لجذب مزيداً من الودائع.
- ج. الاحتفاظ بنفس نسب الهوامش السارية.

مع ذكر المبررات -

---

---

5. ما هي اكثر الصيغ الاسلامية ربحية لمصرفكم مع ذكر كل صيغة للفترة 2000- 2005 ؟

---

6. إستخدم بنك السودان خلال الفترة السابقة العديد من الطرق لتحديد نسبة هوامش أرباح المربحات مثل طريقة الحد الاعلى " Ceiling " ، الحد الادنى " Floor " وطريقة المدى "Span" . والمؤشر "Indicator" ماهى الطريقة الانسب من هذه الطرق حسب وجهة نظركم مع ذكر المبررات ؟

---

7. هل المؤشر المحدد فى السياسة النقدية والتمويلية للتمويل التى يصدرها بنك السودان المركزي يعتبر واقعياً ومناسباً من وجهة نظركم ؟ مع ذكر الاسباب فى كلٍ

---

8. ماهى العوامل أو المؤشرات التى تؤخذ فى الإعتبار عند إحتساب نسب هوامش أرباح المربحات بمصرفكم ؟

---

9. ما هى المعادلة – إن وجدت – والطريقة التى تستخدمونها فى إحتساب نسب هوامش ارباح المربحات بمصرفكم ؟

---

10. ما هو الوزن الذي يعطى لكل من العناصر التالية عند إحتساب نسبة هوامش ارباح المربحات ؟

(i) نوع النشاط والقطاع الممول

---

(ii) نوع العميل ( مساهم – عميل جيد – عميل جديد .... الخ )

---

(iii) قوة ونوع الضمانات المقدمة

---

(iv) ظروف المنافسة ( بنوك أخرى ، مؤسسات مالية أخرى – فرص استثمارية اخرى  
( شهادات شهامة ، صرح ، شهاب)....

(V) الأحوال الاقتصادية ( التضخم - الرواج - الكساد .... الخ )

(VI) حجم التمويل المطلوب

(VII) توقع التعثر فى السداد

(VIII) مخاطر صيغة التمويل المستخدمة المتوقعة

(IX) العائد على الودائع الاستثمارية

(X) رأى اللجنة المختصة التى يرفع لها طلب التمويل

(XI) موسمية التمويل

(11) فى حالة تضمين الرسوم الادارية عند احتساب نسب هوامش أرباح المربحات لمصرفكم ما هى الاوزان

الفرعية التى تعطى لكل من التالى فى تحديد وزن الرسوم الادارية من الوزن الكلى لتكلفة التمويل

أ. استثمار تقديم الطلب

ب. تكلفة ارسال التصديق بالفاكس

ج. تكلفة تحويل المبلغ الى الفرع المنفذ

د. زيارات المتابعة والاشراف وتفقد المخازن

هـ. تكاليف إدارية أخرى أذكرها.

(12) ما هى نسبة العائد على ودائع الاستثمار لمصرفكم خلال الفترة 2000 - 2005

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة						

(13) ما هي نسبة العائد للبنك من المضاربات ؟

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
						النسبة

(14) أى مقترحات اخرى ترونها تفيد أغراض الدراسة .

